بناء الدولة المدنية:
دراسة في الأسس والمستلزمات

أ.م.د.إحسان عبدالهادي النائب* م.م.بشتيوان حمه سعيد محمدأمين**

الكلمات المفتاحية: الليبرالية، الدولة المدنية، المجتمع المدني، المواطنة، سيادة القانون، التعددية.
https://doi.org/10.31271/jopss.10037

ملخص البحث

توصلت هذه الدراسة لمفهوم الدولة المدنية، كما تتناول البحث في أسسها ومستلزماتها الرئيسية، من حيث النصوص التأسيسية في الفكر الليبرالي الذي يعد مقدمات ضرورية لظهورها، وترسيخ أسسها ومقوماتها في المجتمعات الغربية.

جذور ونشأة الدولة المدنية في الفكر السياسي الليبرالي جاء في سياق التحولات والتغيرات التي بدأت مع النهضة والتنوير في الفكر الغربي، ومن خلال بحثنا نحاول تحليل النصوص التأسيسية لمفهوم الدولة المدنية وتفسير أسسها ومستلزماتها في هذا الإطار. فقد تطرقت الدراسة الى الديمقراطية الليبرالية وفص الدين عن السياسة وسيادة القانون، كونها تمثل أهم أسس الدولة المدنية ومكوناتها، إضافة الى الحديث عن المواطنة والمجتمع المدني والثقافة التعددية كمستلزمات رئيسية لبناء الدولة المدنية. وتبلورت ذلك عبر إسهامات متعددة من قبل فلاسفة ومفكري التنوير كجزء من سيرورة عصر الأنوار الأوروبي، والهدف منه هو نشأة دولة حديثة مهمتها تدبير الشأن العام، وتقوم على مبادئ المساواة وتراعي الحقوق وحماية الحريات، وتنطلق من قيم أخلاقية في الحكم.

من أجل التوصل في عرض إشكاليتنا وإثبات فرضية البحث إستخدمنا المدخل التأريخي والمنهج الوصفي.

پوختەی توێژینەوە

بنیاتنانی دەوڵەتی مەدەنی

لێکۆڵینەوەیەکە لەبنەما و پێویستیەکانی

ئەم توێژینەوەیە بەشێوەیەکی زانستی هەوڵێکە بۆ لێکۆڵینەوە لەچەمکەکانی دەوڵەتی مەدەنی وبنەماکانی وپێویستیەکانی، هەروەها لیکۆڵینەوەیە لەبنەماو پێویستییە بنەڕەتییەکانی دەوڵەتی مەدەنی لەنێو دەقە بنەرەتی ودامەزرێنەرەکانی بیری لیبرالیدا، کەبەپیویستییە بنەرەتییەکانی سەرهەڵدان و هەروەها چەسپاندن و ڕەگوریشە داکوتانی بنەما وپێویستییەکانی دادەنرێت

* أستاذ في كلية العلوم السياسية – جامعة السليمانية Ihsan.salman@univsul.edu.iq

**طالب دكتورا في كلية العلوم السياسية–جامعة السليمانية، ومدرس مساعد في جامعة كرميان، وزارة التربية –المديرية العامة لتربية كرميان pshtiwan.hamasaeedd@garmyan.edu.krd

لەکۆمەڵگا رۆژئاواییەکاندا. لێکۆڵەر رێبازی مێژوویی بەکارهێناوە بۆخستنەرووی پەیدابوون وگەشەکردنی دەوڵەتی مەدەنی وڕەگوریشەکانی لەنێو بیری سیاسی لیبرالیدا، لەدوای قسەکردن لەسەر دەقە بنەڕەتی و سەرەتاییەکانی و شیکارکردن و ڕاڤەکردنی چەمکی دەوڵەتی مەدەنی لەبیری لیبرالیدا، لێکۆڵینەوەکە بۆلێکۆڵینەوە لە دیموکراسیەتی لیبرالی و جیاکردنەوەی ئاین لە سیاسەت وسەروەری یاسا ئاڕاستەکراوە، چونکەئەم سێ چەمکە گرنگترین بنەماو پێکهاتەکانی دەوڵەتی مەدەنین، هەروەها قسەکردن دەربارەی کەلتووری فرەیی کۆمەڵگەی مەدەنی وهاوواڵتیبوون کە وەکو پێویستیەکانی خراونەتەڕوو بۆ بونیادنانی دەوڵەتی مەدەنی ئەمەش بەرێگەی هەوڵە جیاجیاکان لەم بوارەدا بەدەرکەوت بەتایبەتی لەلایەن فەیلەسوف وبیرمەندەکانی رۆشنگەری وەکو بەشێك لەگۆرانکارییەکانی سەردەمی رۆشنگەری ئەوروپی لەچواچێوەی بیری لیبرالیدا، ئامانج لێرەدا گەشەکردن ودرووستبوونی دەوڵەتی مۆدێرنە، کە ئەرکی سەرەکی رێکخستنی کاروباری گشتییە، لەسەر بنەماکانی یەکسانی و دادپەروەری وپاراستنی دیموکراسییەت و ڕەچاوکردنی ماف و ئازادیە گشتیەکان، کە تێیدا بەها ئاکارییەکان لەبەرێوبردنی دەوڵەتدا لەبەرچاو دەگیرێت.

Abstract

Building the civil state

A study in foundation and requirements

This study establishes the concept of the civil state, and deals with the research in its foundations and main components, in terms of the foundational texts in liberal thought that are necessary preludes for its emergence and the consolidation of its foundations and requirements in Western societies.

The roots and emergence of the civil state in liberal political thought came in the context of the transformations and changes that began with the renaissance and enlightenment in Western thought, and through our research we try to analyze the foundational texts of the concept of the civil state and explain its foundations and requirements in this context. The study touched on the liberal democracy and the separation of religion from the state rule of law, as it represents the most important foundations of the civil state, in addition to talking about the civil society, citizenship and culture of pluralism as the main requirements of building the civil state. This was crystallized through multiple contributions by Enlightenment philosophers and thinkers as part of the Enlightenment process. The aim of it is to establish a modern state whose mission is to manage public affairs, based on the principles of equality, respect for rights and protection of freedoms, and based on moral values in governance. In order to arrive at a presentation of our problem and prove the research hypothesis, we used the historical approach and the descriptive analytical method.

المقدمة

يعد مفهوم الدولة المدنية من أبرز الفاهيم التي أخذت حيزاً كبيراً في الفكر السياسي الليبرالي الحديث. وقد اقترن مفهومها في العصرالحديث، بعدد من المفاهيم الأخرى تتعلق بالتغيرات السياسية والإجتماعية التي بدأت في بداية العصر الحديث وفي إطار التنوير الأوروبي، نطلق على بعضها إسم أسس الدولة المدنية والأخرى مقوماتها.

فيما يتعلق بأسس الدولة المدنية التي تشمل الديمقراطية الليبرالية وفصل الدين عن السياسة وسيادة القانون تعتبر أعمدة تتأسس عليها بنائها، لأن إستخدام الأدوات الديمقراطية التي تتمثل بالإنتخابات الحرة والإحتكام الى رأي الاكثرية والسيادة الشعبية، والقبول الإرادي للإختلافات السياسية والإجتماعية، والإبتعاد عن فرض معتقد من قبل الدولة التي هي نتاج تطور تاريخي، وسيادة القانون التي تحافظ على الحقوق والحريات وتضمن معاملة أفراد المجتمع بشكل متساوي وعدم التميز بينهم على أساس اللغة، الجنس، الدين... الخ، ارتبطت مقدماتها بمرحلة التنوير الأوروبي ومهدت لبناء نموذج الدولة التي نطلق عليها الدولة المدنية الحديثة.

أما مستلزماتها التي تشمل المواطنة والمجتمع المدني وثقافة التعددية، تعد مستلزمات ضرورية لترسيخ أعمدة الدولة المدنية، تُستخدم المواطنة لتعريف الفرد تعريفاً قانونياً وإجتماعياً، والمجتمع المدني يوفر الإمكانية لتأثير على السياسة العامة وحرية التعبير والمشاركة في الأمور المتعلقة بالشأن العام، وثقافة التعددية تشكل مانعاً ثقافياً لتعميق الإختلافات الإجتماعية والسياسية والدينية و تحولها الى إنقسامات في الميدان الإجتماعي و السياسي.

أهميةالبحث: تنبع اهمية الدراسة في تسليطها الضوء على مفهوم الدولة المدنية وأسسها و مستلزماتها الرئيسية، والتطرق الى النصوص التأسيسية في الفكر السياسي التي ساهمت في نشأتها وتطورها.

هدف البحث:

١-توضيح الإشكاليات المتعلقة بمفهوم الدولة المدنية والتأكيد على تواجدها كمفهوم جوهري وذو أبعاد واضحة في تضمينها لأسس ومستلزمات الفكر السياسي الليبرالي في حقل العلوم السياسية.

٢-بيان الشروط الضرورية لبناء وتأسيس الدولة المدنية .

٣-التأكيد على أهمية وضرورة بناء الدولة المدنية لتجاوز الأزمات والمشاكل السياسية والإجتماعية والإقتصادية في مجتمعاتنا.

إشكالية البحث: إن البحث حول الدولة المدنية أثار الكثير من مواضيع الخلاف والنقاش والجدل في أدبيات العلوم السياسية، بالأخص أبعاد وحدود مفهومها ووجودها كمصطلح أكاديمي في هذا المجال، إضافة الى الإشكالات المتعلقة بالأسس والمستلزمات الرئيسية لبنائها والتي تشمل جملة من

المفاهيم المركزية في الفكر الليبرالي مثل المواطنة والمجتمع المدني وسيادة القانون وفصل الدين عن الدولة وثقافة التعددية. هذه الإشكاليات قد شكلت مشكلة البحث، وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:-

-ماهو مفهوم الدولة المدنية؟ وماهي جذورها ؟.

-ماهي الأسس التي تقوم عليها ؟.

- ماهي مقومات ترسيخها وإستمراريتها ؟.

فرضية البحث: للإجابة على الأسئلة التي تضمنتها اشكالية البحث تنطلق دراستنا من فرضية مفادها " رغم الإشكالات المتعلقة بمفهوم الدولة المدنية، ألا أنها بأسسها ومستلزماتها المتجذرة في طروحات الفكر الليبرالي قادرة على إنعاش المجتمع وترقيته الى الحياة المدنية المبنية على المواطنة وممارسة الحريات العامة في ظل سيادة القانون وتعزيز قيم المساواة والعدالة " .

منهجية البحث: اعتمدنا على منهجين هما التاريخي لتتبع جذور موضوع الدراسة في الفكر الليبرالي لإعطاء تصور عن الدولة المدنية وبيان إمتداداتها التاريخية، والمنهج الوصفي التحليلي للبحث في أسس ومستلزمات الدولة المدنية من خلال عدد من المفاهيم الجوهرية في الفكر السياسي الليبرالي.

هيكلية البحث: يتكون البحث إضافة الى المقدمة والخاتمة من مبحثين:

المبحث الأول تحت عنوان ماهية الدولة المدنية و يتفرع الى مطلبين، يتناول الأول مفهوم الدولة، أما الثاني يختص بمفهوم الدولة المدنية في فرعين، الأول تخصص لمفهومها والفرع الثاني لجذورها. في المبحث الثاني المعنون بأسس ومستلزمات الدولة المدنية نقوم بدراسة أسس الدولة المدنية في فرع، و دراسة مستلزمات الدولة المدنية في فرع آخر.

المبحث الأول:
ماهية الدولة المدنية

في سياق البحث عن مفهوم الدولة المدنية سنلاحظ شيئا واضحا أن دولة وهى الركن الثابت الذى لا يتغير فلابد لكى يوجد أى شئ لابد من وجود بيئة له هكذا صفة المدنية لكى توجد فلابد من وجود دولة التى تمثل البيئة والمحيط الذى تتكون فيه المدنية وتلقى عليه صبغتها لتلونه كيفما تشاء لوضع أركانها، فالدولة هنا هى الجزء الثابت الذى لابد من وجوده وثباته. أما المدنية فهى الركن المتغير لأن الدولة قد تكون عسكرية ثم تتحول إلى مدنية وقد تكون مدنية ثم تتحول إلى عسكرية، لذلك يجب التطرق في البداية الى مفهوم الدولة وبعدها الدولة المدنية، على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الدولة

يعد مصطلح الدولة من بين المصطلحات الأكثر أهمية في الجانب السياسي بإعتبارها الشكل الافضل للإجتماع السياسي عرفته البشرية، أن الفكرة الحديثة للدولة خرجت من صراعات طويلة حول معناها وأن مفهومها لا يزال متنازع عليه، لذلك **ينبغي التطرق الى الإستفسار عن ماهية الدولة ؟.**

عُرِفت العلوم السياسية بأنها علم الدولة، كما هو مستخدم في العلوم السياسية تعني كلمة الدولة مجتمعًا أو مجتمعًا منظمًا سياسيًا تحت حكومة واحدة مستقلة داخل إقليم محدد ولايخضع لأي سيطرة [١]، وجاءت أيضاً بأن الدولة (State) هي تنظيم سياسي يكفل حماية القانون و تأمين النظام لجماعة من الناس تعيش على أرض معينة بشكل دائم[٢]، وعرفت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية، الدولة كهيئة من الأشخاص الأحرار المتحدين معًا من أجل المنفعة المشتركة والتمتع بسلام ما هو مصلحتهم ولتحقيق العدالة للآخرين[٣].

الدولة مؤسسة طبيعية وضرورية، لأن جذورها تكمن في واقع الطبيعة البشرية ووجودها ينبع من الاحتياجات العارية للحياة وتستمر في الوجود من أجل الحياة الجيدة، ويحتاجها الإنسان، في الواقع في ظل عدم وجود مثل هذه السلطة المسيطرة والتنظيمية، لا يمكن عقد المجتمع معًا وسيكون هناك اضطراب وفوضى[٤]، نظراً لهذه الأهمية سعى **ماكلفر** في عمله الشهير (الدولة الحديثة -١٩٢٦)، إلى التمييز بين الدولة وأنواع الجمعيات الأخرى من حيث أنها تضم كل الناس في إقليم معين ولها وظيفة خاصة في الحفاظ على النظام الاجتماعي خلال وكيلها (الحكومة) التي تتحدث بصوت القانون، في حين أن جميع الجمعيات الأخرى ذات طابع تطوعي ولايمكنها إلزام الفرد إلا عندما يختار العضوية فيها، لكن بمجرد أن يكون الفرد مقيماً في دولة معينة من الناحية القانونية ليس لديه خيار سوى إطاعة

---

[1] A.C.KAPUR, Prniciple of political science, S.chand company LTD, New Delhi, 2000, pp.75-76.

[٢] عبدالمنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠،، ص٣٥٢

[3] James Wilford Garner, political science and government, the world press, Calcutta, india, 1952, pp.51-52.

[4] A.C.KAPUR, Op.Cit., p.76.

أوامرها[1].

لقد طورت جميع الفئات الاجتماعية عبر التاريخ أشكالاً من الحكم والسلطة لتنظيم الشؤون فيما بينها نظراً لمدنية طبيعتهم، إذ يوصف التجمع الاجتماعي بأنه سياسي عندما تحكمه هيئة موثوقة تصدر وتنفذ قواعد السلوك، ويطور كل مجتمع شكلاً من أشكال الحكم أو يتلقى نموذجًا مفروضًا عليه يُملي الشؤون العامة استنادًا إلى إطار مرجعي معين يتم تبنيه إما من قبل الشعب أو من قبل الحكام الذين يفرضون حكمهم على الشعب[2]، في هذا الإطار يشير **علي عباس مراد** الى أن التنظيمات السياسية تتخذ أشكالها التقليدية تبعاً لتنوع وتعدد المجتمعات والازمنة ومتطلباتها و مصالحها، مثل (رئاسة الجماعة الاولى، مشيخة القبيلة، زعامة القرية، دولةالمدينة، المملكة، الإمبراطورية، الإمارة الإقطاعية، الخلافة، السلطنة)، وهذه كلها أنظمة سياسية وليست دولاً، فليس كل مجتمع سياسي منظم دولة[3]، اما الشكل الحديث للنظم السياسية والمقترن وجوده بالحداثة الأوروبية يمكن وصفها بالدولة (State)، لأنها الشكل الوحيد من أشكال التنظيمات السياسية الذي تتطابق فيه صفة الدولة مع موصوفها وكانت المحصلة النهائية لتفاعل العوامل والصراعات الموجودة في المجتمعات الأوروبية الآتية:-

- السياسية: صراع السلطة المركزية مع الأمراء الإقطاعيين و رجال الدين.
- الإقتصادية: صراع البرجوازية مع الإقطاع.
-الإجتماعية: صراع العامة مع سلطة الملوك المطلقة والمقدسة و سلطة الإقطاع والكنيسة.
-الفكرية: صراع الجديد مع القديم والعلم الموروث، وعصر الأنوار والإصلاح الكنسي، ودعوات حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة والأسس المدنية للقانون والسلطة .[4]

الدولة كظاهرة سوسيولوجية وكمفهوم سياسي حديث ظهرت الى الوجود منذ القرن السادس عشر، حيث ظهرت كشكل سياسي وقانوني قامت على فكرة القانون كقواعد موضوعية عامة و مجردة أو غير شخصية وتبني الوحدة المركزية وتوزيع الاختصاصات على أساس النمط العقلاني الرسمي، ترافقت هذه الدولة مع تطور الرأسمالية وتصاعد البرجوازية، هذا الشكل الحديث متميز عن الاشكال التي سبقته بما في ذلك دولة المدينة في اليونان القديمة والامبراطورية الرومانية[5]. ارتبطت هذا النموذج الحديث بالأخلاق (أخلاق الفرد وأخلاق المجتمع) في سياق ميلاد الاخلاق الحديثة والنزعة الانسانوية، بحسب هذا المنطق الدولة ليست شيئاً آخر سوى الكيان الذي خلقه الفرد لكي يخدمه، تفترض هذه الفلسفة

[1] O.P.Gauba, An Introduction to Political theory, 5Edition, Macmilian India Ltd, NewDelhi, 2005, p.134.

[2] Banan Fathi Malkawi, civil state in contemporary Islamic political thought in light of madinah constitution, thesis submitted in partial fulfillment of the requirements of master s degree in Islamic study, the university of Jordan, 2012, pp.30-31.

From the webpage: http://search.mandumah.com/Record/556976

[3] علي عباس مراد، المجتمع المدني و الديمقراطية: مقاربة تحليلية في ضوء تجربتين السياسيتين الغربية و العربية، مجلة دراسات في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ليبيا، مجلد ٢١، عدد ١و ٢، ص ص١٢٢-١٢٣.

[4] المرجع نفسه، ص١٢٤.

[5] عبدالعالي دبلة، الدولة: رؤية سوسيولوجية، دارالفجر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٧.

السياسية أن الدولة ظاهرة طبيعية صادرة عن النظام الاجتماعي بوصفه نظاماً طبيعياً، لذلك فهي تطابق المجتمع ولاتناقضه[١]، لأن مطالبة الفرد أو حقه في ان يكون لديه من السلطات المعينة في الدولة يعتمد على الحقيقة التي تقول بأن هذه السلطات ضرورية لإشباع احتياجات الفرد و كذلك لكي يكرس نفسه للعمل على تطوير نفسه وهذا هو مضمون تعريفه للدولة بأنها هيئة من الاشخاص يسلم كل فرد منهم بما له من حقوق وما له من مؤسسات معينة تكفل له الإحتفاظ بتلك الحقوق، ويضيف بأن حقوق الفرد ليست منفصلة عن الدولة و أن الدولة التي تفشل في ادراك هذه الحقوق ستفشل في نظر المختصين في أن تكون دولة وستكون خالية من الصفة الاخلاقية[٢].

من خلال هذا الفحص نلاحظ بأن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تطور الدولة، وبالتالي فإن العوامل المهمة التي ساهمت في تطور الدولة وأنها اكتسبت شكلها الحالي من خلال عملية تاريخية طويلة تمتد عبر آلاف السنين كنتاج التفاعل بين عدة عوامل، بما في ذلك القرابة والدين والممتلكات والحرب والتطوير التقني والوعي السياسي، وشهدت عدة أشكال في سياق تطورها التاريخي الذي حدده علماء الإجتماع والسياسة في الدولة القبلية، دولة المدينة اليونانية، الدولة الاقطاعية وأخيراً الدولة المدنية الحديثة التي تتميز بحمايتها للحقوق والحريات المدنية.

المطلب الثاني: مفهوم الدولة المدنية ونشأتها:

بما ان مفهوم الدولة المدنية وجذور نشأتها محل توصيف وتحليلات كثيرة، نحاول في هذا المطلب دراسة مفهومها أولا، ثم نعالج كيفية نشأتها ثانيا، وذلك في فرعين وعلى النحو الآتي:

الفرع الاول: مفهوم الدولة المدنية:

سنسعى في هذا الفرع تبيان مفهوم الدولة المدنية من زاوية الفكر السياسي المؤسس لها، بإعتبارها مرحلة التطور التاريخي للبشرية بالإنتقال من مجتمع البداوة والقبيلة الى الدولة، وذلك عبر توضيح ماذا تعني المدنية التي أصبحت صفة ملازمة للدولة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة .

الدولة المدنية (Civil State) كمصطلح يتكون من كلمتي (الدولة) و (المدنية)، في المطلب الأول تطرقنا الى شرح الأول(الدولة)، أما الثاني(المدنية)، فهناك كلمتين في اللغة الانكليزية تستخدم للدلالة على معناها، أولهما (Civic) تستخدم كصفة للإشارة الى الأعمال ذات الصلة بالمواطن والمدينة والمواطنة والمجتمع، وتستخدم عادةً مع ألفاظ كالواجب (Civic duty)، أما الثاني (Civil) تستخدم كصفة في مايتصل بالمواطن، وفي علاقة الدولة بمواطنيها ومنها الأهلية والمجتمع المدني وما يتصل بجزء من الحقوق العامة والمجال العام[٣]، والجذر اللاتيني لكليهما هو(civites) بمعنى مدينة، و(civis) بمعنى

[١] عبدالاله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص٢٢-٢٣.

[٢] هارولد ج.لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، الهيئة العامة لقصور الثقافة، دمشق، ٢٠١٢، ص ص٦٤-٦٥.

[3] Webster Dictionary: America's most-trusted online dictionary: https://www.merriam-webster.com/

ساكن المدينة أو (civilis) بمعنى مدني أو ما يتعلق بساكن المدينة [١]، رغم تأكيدات بعض الباحثين بأن (المدنية -Civil) كإصطلاح سواء في الفهم العربي أو الغربي وسياقاته التاريخية والمكانية والاجتماعية والثقافية المتباينة تتفق في التصاقها الأصيل بـ(المجتمع) وليس بالدولة[٢]، نجد أن مصطلح الدولة المدنية تُستخدم في حقل العلوم السياسية ومعناها تشير الى إنها دولة حديثة متمدنة ومتحضرة وهي نقيض الدولة العسكرية والدينية، حتى في بدايات ظهور المصطلح يستخدم **ماكيافيلي** (الإمارات المدنية) في كتابه **الأمير** لوصف الحالة التي فيها يصبح فيها مواطن أميراً برغبة أقرانه المواطنين وليس الدين [٣].

لفظ المدنية بشكل عام ينسب الى المدينة وتدل على نمط الحياة في المدينة، وتستعمل في كثير من الأوساط الثقافية كمقابل لعدة كلمات وهي[٤]:

١-كمقابل للبداوة وتعني الحضارة والعمران.

٢-كمقابل للعسكرية.

٣-كمقابل للدينية.

٤-يعبر في الفلسفة اليونانية عن إدارة أمور المدينة بـ(السياسة المدنية)، ويعرفونها بأنها(علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة).

أما من الناحية الإصطلاحية تعرف الدولة المدنية بأنها (الدولة التي تقوم على القانون الوضعي الدستوري وعلى التعددية الفكرية والاجتماعية والسياسية في إطار حداثي وتحديثي ديمقراطي تنموي أساسه الحرية بمفهومها الإنساني التقدمي، ولهذه الدولة مشروع للنهضة تسعى الى تحقيقه) [٥]، و تعرف أيضاً بأنها (إتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل، فمن الشروط الأساسية لقيام الدولة المدنية ان لا يخضع أي فرد فيها لإنتهاك حقوقه من قبل فرد اخر أو طرف أخر، فثمة دائماً سلطة عليا هي سلطة الدولة يلجأ اليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالإنتهاكات)[٦]، كما يمكن وصفها بأنها (دولة المؤسسات التي تمثل الإنسان بمختلف أطيافه الفكرية والثقافية والأيدولوجية داخل محيط حر لاسيطرة فيه لفئة واحدة

---

[١] نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية: دراسة لسيرة المصطلح و دلالة المفهوم، المعهد العالي للفكر الاسلامي، أردن، ١٩٩٤، ص٣٣.

[٢] علي السيد أبو فرحة، التشوهات الفكرية في بناء مفهوم الدولة المدنية، في الإسلاميون والنظام الحكم الديمقراطي، المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،٢٠١٣، ص٥٢٥ .

[٣] نقلا عن: طارق زياد ابوهزيم، المجتمع المدني و بناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية، مجلة المنارة للبحوث و الدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، مجلد ٢٣، العدد١، ٢٠١٧، ص٢٠٠.

[٤] رحاب عبد الرحمن الشريف، الإسلاميون و الدولة المدنية: قراءة في جدلية الدين و السياسة، تجربة الحركة الإسلامية السودانية نموذجاً، مجلة دراسات مجتمعية، مركز دراسات المجتمع، العدد١١، ٢٠١٤، ص٣١.

[٥] حيدر محمد حسين محاسنة، موقف حركات الاسلام السياسي من الدولة المدنية في الوطن العربي: دراسة حالة الاردن، مصر والجزائر ١٩٩٠- ٢٠١٤، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، كلية العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٧، ص٨٦ .متوفرة على الرابط: http://thesis.mandumah.com/Record/305229

[٦] مجموعة باحثين، افاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، معهد عصام فارس للسياسات العامة و الشؤون الدولية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٩.

على بقية فئات المجتمع الأخرى، مهما إختلفت تلك الفئات في الفكر والثقافة والآيدولوجيا، أي إنها دولة مواطنة) [١]، وجاء في تعريف آخر أن الدولة المدنية هي (تنظيم المجتمع وحكمه بالتوافق بين أبنائه بعيداً عن أي سلطة أخرى سواء دينية أو غيرها، أي أن شرط العلمانية أساسي في تلك الدولة)[٢] .

جميع هذه التعريفات الذي ذكرناه للدولة المدنية تشير الى أن مفهومها يعارض [٣] :-

١- الفوضوية: كونها جهاز تنظيمي لتدبير و تسيير شؤون مواطنيها.

٢- التسلطية: التي سينفرد من خلالها الحاكم و تمركز كل السلطات بيده دون رقابة.

٣- الإطلاقية: في القول والفعل السياسيين الذي يؤدي الى دولة لاتكون الإرادة الشعبية فيها المحدد في إختيار من يحكم، يقرر، يشرع ويحاسب.

بناءً على كل ماسبق يمكن القول بأن الدولة المدنية هي الدولة الديمقراطية التعددية القائمة على القانون والتشريع وتفصل الدين عن الدولة ويتساوي بين جميع الأفراد أمام القانون وفقاً لمبدأ المواطنة. وتستند الى مجموعة من العلاقات، قوامها التسامح، وقبول الآخر، المساواة بالحقوق والواجبات، وتؤسس هذه القيم لمبدأ الاتفاق، المستند الى احترام القانون، والى السلام والعيش المشترك، ورفض العنف، والى القيم الإنسانية العامة.

الفرع الثاني: نشأة الدولة المدنية

ظاهرة الدولة المدنية هي نتاج تطور طبيعي ووليدة سلسلة طويلة ومترابطة من التطورات و الأحداث الفكرية والواقعية، التي تفاعلت مع ظروف القارة الأوروبية وأوضاعها في الفترة الحديثة، **فما هي العوامل التي من تفاعلها نشأت ظاهرة الدولة المدنية كواقع تاريخي في أوروبا؟، وما هي المتغيرات التي تحكمت في التطور السياسي الأوروبي وخلقت المناخ السياسي الذي إنبعثت منه و تشكلت به وتفاعلت معه ظاهرة الدولة المدنية[٤] ؟ .**

في القرون الوسطى يقوم النظام القديم على أساس نظام إجتماعي تراتبي وتصور أيدولوجي يربط بين السلطة والقدسية بإعتبار إن السلطة مطلقة سواء أخذناها في مرجعيتها الدينية أو نظرنا اليها في مرجعيتها السياسية صاغه كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس أو الحق الإلهي للملوك[٥]، جاءت الدولة المدنية كنتاج للخروج على هذا النموذج الثيوقراطي للدولة والتخلص من سيطرة

---

[١] محمد محمد سلامة الشلشل، التشريع الاسلامي و الدولة المدنية: إشكالية العلاقة وجدلية الألفاظ، مجلة البحوث الاسلامية، العدد٣٠، ٢٠١٨، ص١٠٢.

[٢] عصام السيد محمود، الطريق الثالث: دراسة نقدية لمفهوم المدني والديني في المصطلح السياسي المعاصر، دار الوعي للنشر و التوزيع، الرياض، ٢٠١٦، ص٧٥.

[٣] طارق زياد ابوهزيم، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٠.

[٤] عبدالعزيز صقر، الرؤية الغربية للدولة المدنية، مجلة البيان، الإصدار الخامس، دار مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ٢٠٠٨، ص٢٦.

[٥] سعيد بن سعيد العلوي، بناء الدولة المدنية: مقدمات ضرورية، مجلة النهضة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، العدد ١، ٢٠١٢، ص٧١.

الكنيسة واستبداد الحكام الذين إستمدوا سلطانهم من الكنيسة بهدف الاستقلال عن هيمنة السلطة[١].

كيف حدث ذلك؟. الجواب يحتاج الى إستحضار العمق الليبرالي الذي يؤسسه، لأن الليبرالية كثقافة وكنظام معرفي إستطاعت إستيعاب كل القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنتمي الى الزمن الحديث، هي من نظرت وخططت وبنت ركائز الدولة المدنية[٢]، وذلك من خلال نظام القيم الذي كان قد بدأ يتطور في أوروبا منذ القرن السادس عشر حول الحرية والفرد والأخلاق والقانون والإيمان الديني، الى غير ذلك من المنظومات المعيارية التي عبرت عنها بشكل نسقي الفلسفة السياسية الليبرالية[٣] .

ان بناء الدولة المدنية واستقرار مفهومها لم يكن سهلاً على مستوى تطور الفكر السياسي الغربي، بل تطلب أمر تمدين الحياة المجتمعية مخاضاً طويلاً من البحث المنشود والمحاولات الجادة[٤]، بدأت بوادر التحول في العصور الوسطى، إذ شهدت محاولات متتالية لإعادة معايرة مفهوم الدولة والسلطة كرد فعل لمفهوم الدولة الدينية، إذ تستمد السلطة من مصدر متعالي وحيث يحكم الحكام (الملوك ورجال الدين الذين مُنحوا شرعية من الكنيسة) الناس على أساس استنباط سلطتهم من مصدر إلهي[٥]، يمثل الإصلاح البروتستانتي محاولة أوروبية داخلية للإصلاح ضمن هذا السياق المسيحي، على الرغم من أنه كان مسعى إصلاحي ديني داخلي، إلا أنه كان له تأثير على السياسة بسبب طبيعة سلطة الكنيسة على حكم الدولة والتأثير على الحكام[٦]، وتمثل طروحات **ماكيافيلي** في هذا المجال محاولة عملية راديكالية، لأن مشاركته في وضع أسس مفهوم الدولة المدنية لاتتمثل فقط في إبعاد الدين والحكم الديني من الدولة، بل في تنظيره لدولة لاتستطيع أي مرجعية قيمية أو أخلاقية إعاقة الامير عن إتخاذ السياسات التي يراها مناسبة، يعني ذلك ان **ماكيافيلي** ساهم في إرساء معنيين ذوي أثر في مفهوم الدولة المدنية[٧] وهما-:

المعنى الأول : نزع المطلق الديني والقيمي عن تصرفات السياسي.

المعنى الثاني: توضيح آلية إختيار الأمير عبر الإرادة الشعبية، أو بإختيار طبقة النبلاء، وتسمية ذلك بالإمارة المدنية.

كما تمثل العقد الاجتماعي نص تأسيسي آخر للدولة المدنية، لأنه مهد لميلاد كل من المجتمع في معناه الحديث والدولة المدنية في النظام المدني بعيداً عن النظام الكنسي حسب ماتفيده الدلالة

---

[١] رحاب عبد الرحمن الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص٣١-٣٢.

[٢] فريد لمريني، الدولة المدنية: تدقيقات مفاهيمية، مؤسسة مؤمنون بلاحدود للدراسات والأبحاث، المغرب، د ت، ص٢.

[٣] المرجع نفسه، ص١٨

[٤] أحمد بوعشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص١٠.

[5] Banan Fathi Malkawi, Op.Cit., p34.

[6] Ibid, p32.

[٧] نقلا عن: أبوفهر السلفي، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٨-٣٩.

اللغوية الأصلية لكلمة المدني[١]، مثل **توماس هوبز** أبرز المؤسسين لهذه الفكرة، وذلك عبر دعوته الى فكرة السلطة المطلقة مستمدة من الشعب عن طريق التعاقد بدل الدين، وبموجبه ينتقل الفرد من حالة الطبيعة التي هي حالة من الفوضى وسيادة قانون الغاب الى حالة التمدن التي تتأسس على هذا العقد الاجتماعي[٢]، مع **جون لوك** العقد الاجتماعي عرف تطوراً في اتجاه بناء السلطة المدنية، و ينسب البعض نشأتها الى كتاباته خصوصاً كتاب (مقالتان في الحكم المدني) بإعتبارها مصدر تأصيلي حديث لمفهوم الدولة المدنية في صلتها القوية بمفهومي الحكم المدني والمجتمع المدني، يميز **لوك** فيه بين المجتمع المنزلي الذي يشكل من أفراد الاسرة والعبيد و سلطة الأب والمجتمع السياسي او المدني، ويرى بأن المقصد من المجتمع الأول يتمثل في التناسل وتوفير أسباب العيش للأولاد حتى يبلغوا أشدهم، فهو مجتمع طبيعي، أما المجتمع المدني فهو مجتمع إختياري غرضه المحافظة على حياة الانسان وحريته الطبيعية وأملاكه ودفع عدوان الآخرين[٣] . مدنية الدولة في نظر **لوك** ترتبط بتنازل الفرد عن سلطته التنفيذية لقانون الطبيعة، وذلك يحدث عندما يجتمع أي عدد من الافراد في حالة الطبيعة مكونين شعباً واحداً أو كياناً سياسياً موحداً في ظل حكومة واحدة أو حاكم معين يتفقون عليه، ويرى بأنه اذا كانت السطة في يد فئة أفراد قليلون لايمكن أن يقوم في جانبه مجتمع مدني والحكومة المدنية، لأن ميزة المجتمع المدني هي تجنب التحيز الذي كان يسيطر على الفرد في حالة الطبيعة وإيجاد سلطة عامة يلجا اليها كل فرد تتولى عنه مهمة فض المنازعات والخصومات [٤]، أما مع **روسو**(١٧١٢-١٧٧٨) إجتازت مدنية الدولة شوطاً آخر وذلك بجعل إرادة المجتمع إرادة سامية فوق كل الارادات، هذه الإرادة العامة هي التي تختار الحكومة التي تنفذ أوامرها وإختياراتها، الإرادة العامة في نظر **روسو** مجسدة في السلطة التشريعية للمجتمع ويخول بموجبها هذا الأخير الحكومة (السلطة التنفيذية) لتنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية [٥].

بناءً على ذلك أكد **ماكس فيبر**(١٨٦٤-١٩٢٠)على أنه حداثة الحقل السياسي أو السوسيو- إقتصادي في الدولة المدنية هي نتيجة موضوعية لسيرورة تاريخية طويلة من تطور العقلنة وبالتالي نتيجة لثورة في حقل العلوم الطبيعية والانسانية على حدٍ سواء، على إعتبار أن هذه الثورة أدت الى وضع حدود فاصلة بين العالم الإنساني و العالم الطبيعي أو الميتا - طبيعي، بمعنى أن الشرعية العقلانية كأساس جديد للسلطة في عصر الدولة المدنية لم تكن ممكنة إلا بعد تحقق هذا الانفصال القاطع بين حقلين معرفيين مختلفين من الناحية المرجعية والأداتية، بين معرفة قائمة على الدين أو الأسطورة أو الميتافيزيقيا، ومعرفة أخرى قائمة على نظام العقل و قواعده[٦]، أما اليوم مع تطور فكرة الحقوق و

[١] سعيد بن سعيد العلوي، مرجع سبق ذكره، ص٧٤.

[٢] أحمد بوعشرين الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

[٣] جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ت: محمد شوقي الكيال، دار القومية، مصر، د ت، ص ص ٦٩-٧٣.

[٤] المرجع نفسه، ص ص ٧٦-٧٧.

[٥] نقلا عن: أحمد بوعشرين الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

[٦] نقلا عن: فريد لمريني، مرجع سبق ذكره، ص ص١٨-١٩.

الواجبات بتحولها من فكرة نظرية مجردة الى فكرة إجرائية عملية أصبحت الدولة المدنية تخضع لمجموعة كبيرة من التشريعات والإجراءات المقننة، تجسيداً لذلك العقد الذي يمنح الحكم شرعيته، وتمثل هذه التطورات تغليب الجوانب الاجرائية العملية على الطابع الأخلاقي و التجريدي الذي كان يميز العقد السياسي القديم[1] .

من خلال كل ذلك نستطيع القول بأن ظهور الدولة المدنية و نشأتها جاءت كنتاج لعملية الإنتقال من نموذج الدولة الثيوقراطية التي تتميز بسيطرة الكنيسة والحكام المطلقين الى نموذج الدولة الحديثة بجذورها الممتدة من الثقافة الليبرالية، بمنظومتها القيمية الجديدة حول الفرد والحرية والأخلاق و القانون، ونظرتها العقدية في تنظيم العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي، إضافة الى ضرورة الحفاظ على الحقوق والحريات السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمواطنين. نشأتها تعتبر ضرورة موضوعية لمواكبة التطورات التي تتطلب قيام دولة حديثة بنيتها الفكرية قائمة على المساواة والحرية والعدالة والتسامح وحقوق الإنسان .

[1] طارق زياد ابوهزيم، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٣.

المبحث الثاني:
أسس ومستلزمات الدولة المدنية

لكي يكون الدولة مدنية يجب أن يكون قائماً على أسس تشمل الديمقراطية الليبرالية وفصل الدين عن السياسة وسيادة القانون تمثل مقدمات بنائها كهيئة سياسية، وتتواجد فيه مستلزمات مثل المواطنة والمجتمع المدني وثقافة التعددية تسهل لها أداء وظائفها. ويجدر بنا الاشارة الى أن القصد من الأسس هو الأعمدة الرئيسية التي تتأسس عليها الدولة المدنية، ووجوده يؤدي الى بناء الدولة المدنية قانونياً ومدنياً وسياسياً. أما القصد من المستلزمات هو الشروط الجوهرية التي تساعد الدولة المدنية الناشئة للقيام بأداء وظائفها والحفاظ على هويتها المدنية، نحاول التطرق اليهم في مطلبين منفصلين:

المطلب الأول: أسس الدولة المدنية

بناء الدولة المدنية عملية جوهرية وتحتاج الى أسس وأعمدة تقوم عليها، وتحديد هذه الأسس هو محل الخلاف والجدل بين الباحثين والدارسين. وتوجهت الدراسة الى الحديث عن ثلاثة أسس تعد من الشروط الأساسية لقيام الدولة المدنية على النحو الآتي:-

الفرع الأول: الديمقراطية الليبرالية:

إن الديمقراطية هي وسيلة الدولة المدنية لتحقيق الإتفاق العام و الصالح العام للمجتمع، كما إنها وسيلتها للحكم العقلاني الرشيد وتفويض السلطة وإنتقالها وذلك بالإعتماد على أدوات الديمقراطية المتمثلة بإجراء الإنتخابات والإحتكام الى رأي الأكثرية و السيادة الشعبية وتداول السلطة [١]، من خلال المشاركة السياسية الشعبية في الحياة العامة عبر الانتخابات ووسائل أخرى للتعبير عن الرأي، بالإضافة الى النقاش والتداول عبر الجمعيات الأهلية والمنتديات وصولاً الى أشكال أكثر تنظيماً كالأحزاب السياسية أو النقابات المهنية أو جماعات ضغط التي تمنع استئثار السلطة السياسية من قبل فرد أو نخبة أو عائلة أرستقراطية أو نزعة أيدولوجية، ويشكل ذلك شرعية النظام السياسي في الدولة المدنية[٢].

في الدولة المدنية تعد هذه السيادة الشعبية التي تتحقق عبر المشاركة هي المنشئة لباقي السلطات التفويضية والإئتمانية، فالشعب هو الذي يختار الحكام و يعزلهم بإرادته الحرة، والشعب وفقاً لذلك هو الذي يسن القوانين عن طريق نوابه الذين يختارهم ويراقب تنفيذ القوانين، وعلى الدولة أن تضمن حق المحكومين في إختيار الحاكم ومراقبته والمشاركة في السلطة وتقيم العدالة والمساواة وكفالة الحريات وحمايتها [٣].

تؤسس الديمقراطية بهذا المفهوم الذي ذكرناه للحكم العقلاني الرشيد في الدولة وتفويض السلطة وانتقالها، وتمهد ذلك لتحقيق الإتفاق العام والصالح العام للمجتمع.

---

[١] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سبق ذكره، ص١٩٧.
[٢] طارق زياد أبوهزيم، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٠.
[٣] عصام السيد محمود، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

الفرع الثاني: فصل الدين عن الدولة:

استنبط الفكر الأوروبي المبررات النظرية لهذا الأسس في مجمل النظريات الفلسفية والإجتماعية والسياسية التي ظهرت بين الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين منذ القرن السادس عشر في سياق الصراع بين السلطة الزمنية وسلطة الكنيسة ومواجهة الدولة الثيوقراطية التي تتميز بالهيمنة المطلق لرجال الدين فيه على شؤون الدين والدنيا [١]، يدخل هذا الأساس في سياق مايسميه (عبدالوهاب المسيري) بالعلمانية الجزئية التي تذهب الى وجوب فصل الدين عن عالم السياسة (الدولة) ولاتنكر بالضرورة وجود كليات ومطلقات أخلاقية وإنسانية وربما دينية وتترك للإنسان حيزه الإنساني يتحرك فيه، بخلاف العلمانية الشاملة التي تفصل كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن العالم[٢].

السلطة السياسية في الدولة المدنية لاتسمح بفرض أي سلطة دينية أو ثقافة عقدية على المواطن، كما لاتلزم المواطن بالتزام أي دين أو عقيدة[٣]، كما تشترط العلمانية فصل التشريعات السماوية عن القوانين، والإستعانة بقوانين وضعية، لأن العقل الإنساني هو القادر والمؤهل في معرفة ومراعات مصالح الفرد ونشاطاته الدنيوية دون الحاجة الى وصاية خارجية[٤]. يترتب على ذلك الفصل الوظيفي بين السلطة السياسية المدنية والسلطة الدينية، أي إستقلال الدولة أو السلطة المدنية عن الإعتقاد الديني وبالعكس، عدم السماح بتدخل السلطتين في شؤون بعضهما، وتحتفظ كل سلطة بوظيفة مستقلة تمارسها في نطاق معين[٥]، ولايعني ذلك معادات الدين والعقائد كطاقة وجودية وإيمانية تمنح الأفراد الإلتزام الأخلاقي العام، بل تعني رفض إستخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية وإدخاله الى عالم المصالح[٦].

تعني ذلك ان الدولة المدنية لاتلغي او تعادي الدين، بل تتعامل معه كإنتماء شخصي، بين الفرد وما يؤمن به، ومسألة روحية تخص الفرد، فيها حرية الانتماء او عدم الانتماء لدين معين. وتعريف المواطن في الإطار القانوني هو عضو في المجتمع الذي عليه حقوق وواجبات. وكل المواطنين سواسية أمام القانون دون تمييز.

الفرع الثالث: سيادة القانون:

تعني سيادة القانون أن المواطنين ومن يحكمونهم في دولة ما ينبغي ان يطيعوا القانون، ويطبق القانون على العلاقة بين السلطات الوطنية (الحكومة والقضاء والمواطنين والمقيمين) [٧]، مايميز القانون في

---

[١] عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٨، ص ص٤٠-٤١.

[٢] عبدالوهاب المسيري، عزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، دارالفكر المعاصر، بيروت، دارالفكر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ص١٢٠-١٢٢.

[٣] محمد أحمد مفتي، مرجع سبق ذكره، ص٦٣.

[٤] وليد بن صالح الرميزان، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

[٥] عبدالعزيز صقر، الرؤية الغربية للدولة المدنية، مجلة البيان، الإصدار الخامس، الرياض، ٢٠٠٨، ص٢٦.

[٦] شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي،المانيا،٢٠١٧، ص ص١٩٧-١٩٨.

[٧] طارق زياد ابوهزيم، مرجعسبق ذكره، ص٢٠٥.

الدولة المدنية أن لها ركنين أساسيين[١]:-

الركن الأول: أن القوانين وضعية، أي وضعها البشر على أساس مايقره المنطق، ويقبله العقل الذي يراعي المصلحة الدنيوية.

الركن الثاني: أن هذه القوانين تقوم على عدم التمييز بين المواطنين سواء من حيث الجنس أو اللون أو الدين أوالعرق أو اللغة.

ومن أهم النتائج الإيجابية لمبدأ سيادة القانون في المجتمع، هي:-[٢]

أ-سيادة النظام في المجتمع، فيعرف كل فرد ما له وماعليه، وان مايعطيه القانون له لن يستطيع أحد أن يسلبه إياه.

ب-المساواة امام القضاء: يحق لكل مواطن اللجوء الى القضاء للدفاع عن حقوقه والمطالبة بها على قدم المساواة مع غيره.

ج.تكافؤ الفرص:توفير فرص متكافئة للمواطنين والابتعاد عن المحسوبية أو أي وسيلة أخرى غير قانونية.

بذلك الدولة المدنية هي دولة القانون الوضعي الذي يضمن حقوق جميع المواطنين دون إستثناء قومي أو مذهبي أو أيدولوجي لإكتساب المشروعية الكاملة[٣]، وذلك يعني مساواة الجميع امام القانون، ووجود ضمانات للحقوق والحريات الدستورية سواء كانت ضمانات مؤسساتية أو غير مؤسساتية، وذلك بهدف حماية الأفراد من تعسف السلطة العامة وإعتدائها على حرياتهم وحقوقهم الفردية[٤].

تؤسس سيادة القانون في الدولة المدنية لسيادة الفرد وعدم خضوعه لإنتهاك حقوقه وحرياته من قبل فرد آخر أو طرف آخر. وفي حال حدوث الإنتهاك هناك سلطة عليا تخضع له الجميع تلجأ اليه الأفراد وهو القانون الذي يحافظ على الحقوق لكل الأطراف .

ينبغي القول في ختام ذلك بان أهمية هذه الأسس في الدولة المدنية هي أنها تمثل أعمدة الدولة، تحدد طبيعة السلطة فيها من حيث المشاركة السياسية وفصل السلطات وتوفير تقنية حكم بالإجراءات القانونية التي تمكن الفرد كذات قانونية حقوقية تدافع عن حقوقها الطبيعية في مقابل سلطة صاحب السيادة وترسيخ حيادية الدولة في تعاملها مع المعتقدات والأيدولوجيات الدينية.

المطلب الثاني: مستلزمات الدولة المدنية:

تواجه عملية بناء الدولة المدنية تحديات عديدة مما يستلزم توفير مستلزمات أو شروط لإنجاحها، وأهم تلك الشروط هي: المواطنة، المجتمع المدني وثقافة التعددية، ونحاول تناولها على النحو الآتي:

---

[١] عصام السيد محمود، الطريق الثالث: دراسة نقدية لمفهوم المدني و الديني في المصطلح السياسي المعاصر، دار الوعي للنشر، الرياض، ٢٠١٦، ص٨٠.

[٢] سعيد عبدالرزاق العامري، الدولة المدنية بين المفهوم الغربي والأصل الاسلامي، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، مجلد ١٦، العدد43 ، ٢٠١١، ص١٤٦.

[٣] نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية القانون الدستوري، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١١، ص١٧٣.

[٤] منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارناً بالدولة القانونية، دار النفائس للنشر، الأردن، ٢٠١٣، ص٢٢.

الفرع الأول: المواطنة:

تعد المواطنة من المفاهيم التي يدور حولها جدل كثير، وشهد مفهومها تغيراً في استخداماته ومضامينه في مراحل تطوره، حتى أصبح مفهوماً مجتمعياً شاملاً [١]. ويرتبط مفهوم المواطنة في تطبيقاته بالدولة الحديثة، التي نتجت عن عصر الانوار الأوروبي والثورة الصناعية والثورات الإجتماعية التي شهدتها القارة الأوروبية منذ أواخر القرن الثامن عشر وتحديداً مع الثورة الفرنسية[٢]، حيث تعد المواطنة الأساس الأول من أسس الدولة المدنية، وتتشكل قيمة المساواة فيها، لأنها تعني تساوي جميع المواطنين امام القانون وقيامهم بواجباتهم تجاه المجتمع، لاتمييز بين مواطن وآخر حسب المهنة أو الدين أو المنطقة أو المال أو المعتقد [٣]، ويتعلق هذا الأساس بتعريف الفرد الذي يعيش في هذه الدولة تعريفاً قانونياً اجتماعياً بأنه مواطن، أي أنه عضو في هذا المجتمع له حقوق وعليه واجبات[٤]، لأن الرابط بين الأفراد لم يعد دينياً وسلالياً في الدولة المدنية وإنما سياسياً، فعيش الأفراد فيها لايعني بالضرورة إعتناقهم الدين ذاته أو إشتراكهم في التبعية للحاكم ذاته أو خضوعهم للسلطة ذاتها وإنما كونهم مواطنين تابعين لنظام السياسي ذاته[٥] . ويحيل معنى المواطنة أيضاً الى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة التي تشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات وتشكل ذلك عنصراً لاينفصل عن عمل النظام السياسي [٦].

لهذا أصبحت المواطنة في المجتمعات المعاصرة تعني الهوية المشتركة التي تعمل على إندماج الجماعات قد تكون متباعدة أصلاً و توفر لهم مصدراً لوحدة طبيعية تهتم بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاتها، أي أنها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم [٧] .

الفرع الثاني: المجتمع المدني:

يرتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني وتطوره عضوياً بتطور الفكر السياسي الليبرالي بمختلف مكوناته الفلسفية والسياسية، وكذلك نواحيه التطبيقية[٨]، في حلقته الأولى عند **هوبز** لم يكن منفصلاً عن الدولة، بل كان مجرد تعبير عن إنتقال مبدأ السيادة من السماء (الحكم بالحق الإلهي) الى الأرض (الحكم على

---

[١] علي محمد محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، بلا، ٢٠١٤، ص٢١.

[٢] شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، ٢٠١٧، ص ٢٠٤.

[٣] مجموعة باحثين، افاق الدولة المدنيةبعدالانتفاضات العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

[٤] محمد أحمد مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ٢٠١٤، ص٦٠.

[٥] دومنيك شنابر وكريستيان باشولييه، ماالمواطنة؟، ت: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦، ص١١.

[٦] سيدي محمد ولد يب، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، كنوز المعرفة للنشر، عمان، ٢٠١١، ص٤٩.

[٧] أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة و المجتمع المدني: العراق نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٣٢، ٢٠٠٦، ص١٣٢.

[٨] توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ١٩٩٧، ص٤٠.

أساس العقد الإجتماعي) وإن لم ينفصل المجتمع المدني في هذه البداية عن المجتمع السياسي [١]، أما **لوك** الذي أطر محاولة لإرساء المجتمع المدني على الحق الطبيعي للملكية الخاصة والإستيلاء الفردي، وخلافاً لهوبز أقام ميداناً محدداً للملكية الخاصة والحقوق والرغبة الخاصة الذي يمكن التنظير له بمعزل عن سلطة الدولة القوية[٢]، لكن كما يُبينه **فوكو** أن **لوك** يصف السياسة بأنها محدّد للمجتمع المدني، وفي هذه الحالة لم يأخذ المجتمع المدني بعد الصفة المستقلة عن الدولة، إنه مازال يتسم بسِمة الاجتماع السياسي الذي يجمع المجتمع والدولة في آن واحد معًا[٣].

نتلمس هذه الفكرة لدى فلاسفة كبار آخرين أمثال **كانط** (١٧٢٤-١٨٠٤) الذي عبر عن مفهوم المجتمع المدني على أنه مرادف للدولة أو المجتمع السياسي، وكان يُنظر إلى المدني على أنه عكس حالة الطبيعة وأشكال الحكومة غير المتحضرة مثل الاستبداد، أن المجتمع المدني وفقًا لهذا المفهوم، يعبر عن نمو الحضارة لدرجة أن المجتمع أصبح متحضرًا[٤]، ووضعاً لحكم القانون ولتحقيق الحرية المتكافئة للجميع، وبالتالي من الضروري أن يتم تقييم التقاليد وتعزيزها من أجل تقدم العقل والحقيقة والحرية، انه يدعوا الى شجاعة التفكير الذاتي الفردي النقدي من أجل ضمان مسؤلية العامة للعقل، هذه المسؤلية تنشأ ضمن منافسة عامة بين أفراد يفكرون تفكيراً ذاتياً[٥]، على الخط نفسه يدرج المفكر المعاصر **أميل دوركهايم**(١٨٥٨-١٩١٧) المجتمع السياسي (بما في ذلك الدولة) كمجتمع مدني عندما يتحدث عن مجالات المجتمع المدني الذي يحدده بـ(المجتمع السياسي أو المجال العام والأسرة والجمعيات التطوعية والحركات الاجتماعية)، المشكلة الرئيسية في مجالات **دوركهايم** في المجتمع المدني هي أنها تشمل المجالين الخاص والعام كجزء من مجتمعه المدني، وهذا يجعل رؤيته للمجتمع المدني غير واضحة ولا تختلف بأي شكل من الأشكال عن المفكرين السابقين الذين يفشلون في التمييز بين الدولة والمجال العام. إذ يجسد المجتمع السياسي لدى **دوركهايم** في الدولة مما يعني أنه لا يرى أي فرق بين الدولة والمجتمع المدني[٦].

تَطَور مفهوم المجتمع المدني ببطء ليميزه عن الدولة، وبدأ يُنظر إليه على أنه موجه نحو الدولة و يتصرف أيضًا كحد من سلطات الدولة وأحيانًا يعارضها، في الإستخدامات المعاصرة للمجتمع المدني

---

[١] نقلا عن: عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، ٢٠١٢، ص٢٤.

[٢] نقلا عن: جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ت: علي حاكم صالح و حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٧١.

[٣] نقلاً عن: حسين يوسف بوكبر، مفهوم المجتمعا لمدني عند ميشيل فوكو بين تقنيات الحكم وإمكان المقاومة، مجلة تبين، العدد١٨، الاصدار الخامس، ٢٠١٦، ص٢٨

4 Thania Paffenholz, Civil Society and Peace bulding: AcriticalAssessment, LYNNE Rienner publisher, USA, 2010, P.4

[٥] احسان عبدالهادي النائب، مفهوم المجتمع المدني عند كانط وهيغل، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد٣٣-٣٤، ٢٠١٦، ص٨٦.

[6] Kingsley Chigozie W.Udegbunam, Concept and Nature of Civil Society, in P-J Ezeh, Social sciences in peace and conflict studies, vol.1, Enugu: SAN Press, Nigeria, 2014, P.273
From the webpage: https://www.researchgate.net/publication/306409196

نتلمس ذلك عندما يشير الى المجتمع المدني بأنها نظام ملتزم بتأمين حكم القانون في صالح الخير العام مثل توفير الحقوق الأساسية والسلامة العامة والتعليم ونظم الاتصال والطرق من جهة، ومجال يوجد بين الحكومة والفرد توجد فيه عدة فئاة مختلفة وجمعيات كل منها مكرس للمحافظة على قيم معينة وتحقيق غايات خاصة من جهة أخرى[١]، في هذا الإطار تحدد وثيقة صادرة عن الامم المتحدة حدود مفهوم المجتمع المدني ومكوناته بشكل دقيق وترى أنه نشاط المواطنين في مجال تشكيل الجمعيات (خارج نطاق عائلاتهم وأصدقائهم و أماكن عملهم) الذي ينخرطون فيه طوعاً دعماً لمصالحهم و آرائهم و أيدولوجياتهم وهو لايشمل النشاط المشترك الذي يقوم به الأشخاص لتحقيق الربح (القطاع الخاص) أو للحكم(الدولة)، (شكل رقم١)، وتشمل مكونات المجتمع المدني (المنظمات الشعبية، المنظمات الحرفية، المنظمات الدينية، الأوساط الأكاديمية، المنظمات غير الحكومية التي تقدم المنافع لعامة الناس، الحركات الإجتماعية)[٢]، فهو إذن جميع البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي لاتخضع مباشرة لهيمنة السلطة[٣]، بل هو حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها الجمعيات المتنوعة الذي يستطيع الأفراد الإنضمام اليها وتشكل ذلك مصد (Buffer) ضد سلطة الحكومة المركزية وهذا بدوره يشجع على وجود مناخ يتيح لجماعات مختلفة أن تتبع مساراتها الخاصة بها دون تدخلات الحكومة[٤]، وهناك محاولات لتوجيه الخطاب الى مدى واسع من المنظمات المجتمعية، وكذلك الى إعطاء الأفراد (المواطنين) إمكانيات أكثر وأفضل للتأثير على السياسة العامة، على عكس التركيز على المنظمات الكبرى المؤثرة والفاعلة، وهو ما كان يتم بإيعاز من السياسات الموجهة للمجتمع[٥].

في هذا السياق تتلخص دور منظمات المجتمع المدني في ضمان الحقوق الحريات وفي الرقابة على مؤسسات الدولة لمتابعة التزامها في تطبيق القوانين، والكشف عن التقصير في الأداء ومظاهر الخلل في الادارة والفساد. وبهذا تقدم مساعدة مزدوجة للمواطن وللدولة، التي يتطلب منها اشراك هذه المنظمات في بلورة المشاريع وسن القوانين. والمساهمة في نشر الوعي بين الناس ودفعهم الى المشاركة في انشطة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بتقديم الرؤى والأفكار التي تخص تطور المجتمع، وتوحيد القوى الوطنية وتمتينها، وترسيخ قيم المواطنة واشاعة روح التسامح والتعاون وتوسيع مستويات المشاركة المجتمعية الى حدود الإهتمام بالأفراد كوحدات مستقلة مكونة للمجتمع المدني

[١] احسان عبدالهادي النائب، مفهوم المجتمع المدني عند كانط وهيغل، المجلة السياسة والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد٣٣-٢٠١٦، ٣٤، ص٨٢.

[٢] عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص٤٨.

[٣] أمل عبدالحسن علوان، دور المنظمات المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان في العراق، مجلةلارك للفلسفة اللسانيات و العلوم الإجتماعية، العدد٢٨، الجزء٣، ٢٠١٨، ص٥٨٩.

[٤] ستيفن ديلوو تيموني ديل، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ت: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٥٠.

[٥] توماس ماير وأورو فورهولت، المجتمع المدني والعدالة، ت: راندا النشار وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٦.

وليس المنظمات والجماعات المنظمة المدنية فقط.

شكل رقم (١): موقع المجتمع المدني

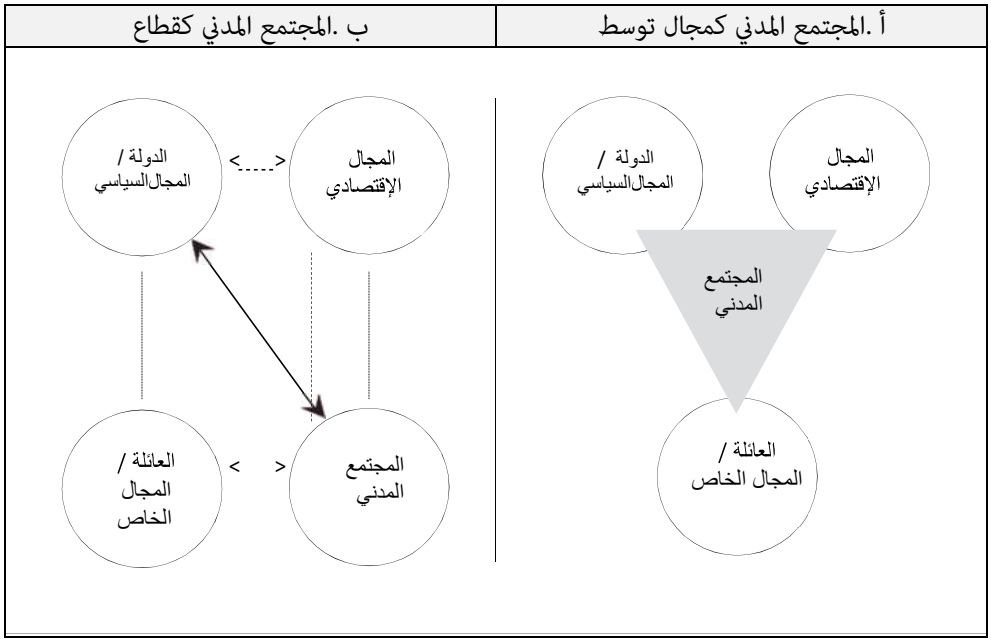

Resource: Thania Paffenholz ,Civil Society and Peace bulding: AcriticalAssessment, LYNNE Rienner publisher, USA, 2010, P.7.

الفرع الثالث: ثقافة التعددية:

التعددية وقبول الآخر تشكل مقوم أساسي للدولة المدنية، توفيرها يعني القبول الإرادي بأن المجتمع متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة بين أفراده، ذات مصالح مشروعة مختلفة في سياق نظام علاقات حقوقية، ويجب أن يوفر لهؤلاء الأفراد الفرصة والحق في التواصل من دون أن تكون للفروق الدينية أو المذهبية أو العرقية أي قيمة أو أهمية أو دور أو قدرة على مصادرة الحرية [١]. وهذا يعني وجود مجال إجتماعي و فكري يمارس فيه الناس الحوار، النقد، الإعتراض، الأخذ والعطاء وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية [٢].

[١] عامر حسن فياض، أسئلة التعددية والتنوع في الفكر السياسي المعاصر، من موقع الألكتروني:
wwww.ahwazstudies.org.

[٢] طارق زياد أبوهزيم، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٥.

أصبح مفهوم التعددية ينسحب على كل مفاصل الحياة المجتمعية (السياسية، الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية) وترتبط بالنسبية التي لا ترى أن أحداً يمتلك الحقيقة وليس من حق احد مصادرة آراء و أفكار الآخرين، وتؤكد على مشروعية الإختلاف في الآراء والمصالح لجميع الفئات والإتجاهات والأصناف السياسية والإجتماعية والثقافية[١]، وفقاً له يجب للأطراف المختلفة تبنى مواقفها مع الآخر على اساس فهم منطلقاته ودوافعه، والإلتقاء معه على الثوابت المشتركة والمصالح المتقاطعة وحل الخلافات على أرضية الحوار وليس الصراع[٢]. وتشكل التعددية قيود على السلطة السياسية، بحيث يتم المحافظة على الحريات الأساسية للأفراد، كحرية الضمير وحرية الفكر وحرية الرأي وحرية الفرد في إختيار الطريقة التي يراها مناسبة لحياته، والحفاظ على حق الجماعات السياسية والإجتماعية المختلفة في الوجود والتعبير عن مصالحها والتعبير عن نفسها، والمشاركة في إدارة الشؤن العامة وفي إتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع السياسي[٣].

أهمية هذا المستلزم تكمن في تحقيق التعايش وخلق فضاء التقارب والتداخل بين مختلف الإتجاهات والأطراف في الميدان السياسي و الإجتماعي. وتساهم كرأسمال رمزي في توحيد القوى والطاقات في أتجاه خدمة الجميع.

مساهمة الليبرالية في تحقيق الأسس والمستلزمات لبناء الدولة المدنية تأتي من خلال مرتكزاتها المتمثلة في الحرية والفردية والعقلانية والمساواة والتسامح. فصل السلطات والسيادة الشعبية تحققت عبر حرية المشاركة السياسية وعقلنة التنظير السياسي وعليه برزت الحاجة لفضاء تُنظم القوى المجتمعية نفسه فيه وجسد في المجتمع المدني الذي يوفر مجموعة من الاوليات تكفل احترام ذاتية الفرد وصوم حريتهم. مسألة فصل الدين عن الدولة جاءت عن طريق حرية المعتقد، والمساواة بين كل المواطنين أياً كان إعتقاداتهم الدينية، بهدف توجه الجميع نحو الخير العام، وقضية التعددية والحوار والتعايش هي تجسيد لمبدأ التسمح و المساواة.

نلخص من كل ما تقدم بأن الدولة المدنية من الناحية النظرية هى كل دولة تتحقق فيها المساواة وعدم التمييز بين الأفراد سواء من حيث الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة وتحقيق العدالة وإحترام القوانين والديمقراطية والمواطنة وأن يكون الحكم لأبناء الشعب وليس لرجال الدين أو رجال السياسة، ومفهومه من الناحية اللإجرائية هي كل دولة تتوافر فيه مؤشرات المواطنة واحترام القوانين والديمقراطية والحرية والعدالة والثقافة المدنية وسلام إجتماعي. بعبارة اخرى ان الدولة المدنية تقوم على اسس ومرتكزات الفكر الليبرالي مثل(الفردية والحرية والعقلانية) وبالتالي تعالج القضايا المركزية التي يهدف اليها الفكر الليبرالي مثل (التسامح والمساواة والعدالة).

[١] عامر حسن فياض، مرجع سبق ذكره.
[٢] سعيد عبدالرزاق العامري، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.
[٣] وليد بن صالح الرميزان، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

الخاتمة المتضمنة بالإستنتاجات:

سعينا من خلال دراسة موضوع "بناء الدولة المدنية دراسة في الأسس والمستلزمات" لتوضيح مفهومها والإجابة على الأسئلة التي تتعلق بمفهوم الدولة المدنية الحديثة التي لا زالت محل الجدل والخلاف، والإشارة الى عدد من المفاهيم الجوهرية في سياق تطورات الفكر الليبرالي بدأً من المواطنة والمجتمع المدني وسيادة القانون وصولاً الى ثقافة التعددية والديمقراطية وفصل الدين عن الدولة بوصفهما آليات ضرورية لتكوين الهوية المدنية للدولة، وقسمناهما وفقاً لوجهة نظرنا الى أسس ومقومات للدولة المدنية.

ساهمت الليبرالية من خلال مبادئها المتمثلة بالحرية والفردية والعقلانية وقضاياها المركزية (التسامح والعدالة والمساواة) في بناء الدولة المدنية. دخلت الحرية في سياق الصراع بين الفرد والدولة لحماية الحريات الفردية وتنظيم السلطة التعسفية للدولة، وترتبت عليه الإعتقاد بان السلطة السياسية هي نتاج التفاعلات والتلاقي للإرادات الفردية، كما هو موجود في المنظور العقدي لفلاسفة التنوير. ومع التفكير العقلي الحديث بدأت الخطوات الأولى لإعادة النظر في قواعد التنظيم السياسي والإجتماعي وإكتسبت الدولة معها طابعاً عقلانياً.

ومن خلال القضايا المركزية عملت الفكر الليبرالي على معالجة مسألة التميز والتفاوتات الإجتماعية والسياسية والقضايا المرتبطة بالدخل والثروة في الدولة واتخاذ التدابير المؤسساتية لتحقيق ذلك لكل الأفراد في المجتمع. بناءً على ذلك أصبحت الدولة مشروعاً مدنياً تُعرَف فيه الفرد تعريفاً قانونياً له الإمكانية لتأثير على السياسة العامة وتحكم القانون علاقتها مع الدولة. وبذلك ستكون الدولة المدنية المنشودة هي ثمرة اسس ومبادئ ومرتكزات الفكر الليبرالي.

بناءً على ذلك يمكن تسجيل الإستنتاجات التالية:-

١- شهدت المجتمع الإنساني أشكال مختلفة من التنظيم السياسي وفقاً لمراحل تطورها حتى وصلت الى النموذج الحديث بمميزاتها المدنية.

٢- النقاشات والمجادلات في الخطاب السياسي والفكري حول مفهوم الدولة المدنية ترجع الى أن مصطلح الدولة المدنية محل الخلاف والجدال بين الإتجاهات والأيدولوجيات المتباينة الذي ينظر اليها من منطلق المصلحة أو الأيدولوجيا.

٣- نقيض الدولة المدنية ليست الدولة الدينية فقط، بل الدولة السلطوية التي تستأثر بالسلطة والفكر وتتغول على السلطات الأخرى وتطبق القانون بشكل انتقائي.

٤- تبلورت في سياق النصوص التأسيسية للفكر الليبرالي الأسس والمقومات الرئيسية التي ساهمت في تشكيل دعائم الدولة المدنية وإستقرار مفهومها، بدأً بمحاولات إلغاء المصدر الديني للسلطة ونزع المطلق الديني والأخلاقي عن الميدان السياسي وصولاً الى فكرة السلطة المطلقة

المستمدة من الشعب في العقد الإجتماعي التي ترتبت عليه السيادة الشعبية وتطور فكرة الحقوق والواجبات في إطار التشريعات والإجراءات المقننة تجسيداً لهذا العقد الذي يمنح الحكم شرعيته.

٥- إن مفهوم الدولة المدنية في الفكر الليبرالي الغربي استقر على إنها دولة ديمقراطية تقوم على أسس تشكل دعائمها مثل، (المواطنة، المجتمع المدني، سيادة القانون)، وتنظم بواسطته الحياة العامة وتحمى الملكية الخاصة وتنظم شؤون التعاقد وتطبق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكانتهم وإنتماءاتهم . وكفيلة بأن لاتتحول الدولة الى نظام تسلطي. فكلما ترسخت هذه الأسس في المجتمع، زادت القدرة على بناء الدولة المدنية الحقيقية، وهذا مرتبط بالتطور الديمقراطي ومسارات التحديث في المجتمع كأحد تجليات الحداثة.

٦- إن الدولة المدنية ومن خلال مقومات بنائها(فصل الدين عن الدولة، ثقافة التعددية، الديمقراطية)، تحافظ على حقوق وحريات مواطنيها في المشاركة في الشؤون العامة وتنظيم وإدارة الأختلافات الموجودة في السياق الإجتماعي والسياسي حتى لاتؤدي الى إنقسامات سياسية وإجتماعية في المجتمع، تبتعد عن إستخدام المعتقدات الخاصة في الفضاء العام.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً-الكتب

١- احمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفةالسياسية، دارالكندي للنشر، الأردن، ٢٠٠٨.

٢- أحمدبوعشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكرالغربي والاسلامي : دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.

٣- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ١٩٩٧.

٤- توماس ماير وأوروفورهولت، المجتمع المدني والعدالة، ت: راندا النشاروآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.

٥- جورج سباين، تطورالفكرالسياسي، ت: حسن جلال العروسي، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٦٤.

٦- جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ت: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨.

٧- جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ت: محمد شوقي الكيال، دارالقومية، مصر، دت.

٨- دومنيك شنابر وكريستيان باشولييه، ماالمواطنة ؟، ت: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.

٩- ستيفن ديلو وتيمونيديل، التفكيرالسياسي والنظريةالسياسية والمجتمع المدني، ت: ربيع وهبة، المركزالقومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

١٠- سيدي محمدولديب، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، كنوز المعرفة للنشر، عمان، ٢٠١١.

١١- شاهرإسماعيل الشاهر، دراسات في الدولةوالسلطة والمواطنة، المركزالديمقراطي العربي، المانيا، ٢٠١٧.

١٢- عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، دارالساقي، بيروت، ١٩٩٨.

١٣- عبدالاله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

١٤- عبدالعالي دبلة، الدولة: رؤية سوسيولوجية، دارالفجر، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٥- عبدالله العروي، مفهوم الدولة، المركزالثقافي العربي، مغرب، ٢٠١١.

١٦- عبدالمنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبةمدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٧- عبدالوهاب المسيري، عزيزالعظمة، العلمانية تحت المجهر، دارالفكرالمعاصر، بيروت، دارالفكر، دمشق، ٢٠٠٠.

١٨- عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٢.

١٩- عصام السيد محمود، الطريق الثالث : دراسة نقدية لمفهوم المدني والديني في المصطلح

السياسي المعاصر، دارالوعي للنشر، الرياض، ٢٠١٦.
٢٠- علي السيد أبوفرحة، التشوهات الفكرية في بناء مفهوم الدولة المدنية، في المؤتمرالثاني : الاسلاميون والنظام الحكم الديمقراطي، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣.
٢١- علي محمد محمدالصلابي، المواطنةوالوطن في الدولة الحديثة المسلمة، دم، ٢٠١٤.
٢٢- فريد لمريني، الدولةالمدنية: تدقيقات مفاهيمية، مؤسسة مؤمنون بلاحدود للدراسات والأبحاث، المغرب، دت.
٢٣- مجموعة باحثين، افاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت، ٢٠١٣.
٢٤- محمد أحمد مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية : دراسة تحليلية نقدية، مركزالبحوث والدراسات، الرياض، ٢٠١٤.
٢٥- محمدعزت المصري، التخطيط لتفعيل دور مراكزالشباب في تعزيز ثقافة التغييرالسلمي كأحد مبادئ بناء الدولة المدنية، في مؤتمر ٢٥ بعنوان مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية، جامعةحلوان، مصر، ٢٠١٢.
٢٦- منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارناً بالدولة القانونية، دار النفائس للنشر، الأردن، ٢٠١٣
٢٧- نصرمحمدعارف، الحضارة، الثقافة، المدنية: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، المعهد العالي للفكرالاسلامي، أردن، ١٩٩٤.
٢٨- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية القانون الدستوري، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١١، ص١٧٣ .
٢٩- هارولدج.لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، الهيئةالعامة لقصورالثقافة، دمشق، ٢٠١٢.

ثانياً: البحوث والدوريات:

١- احسان عبدالهادي النائب، مفهوم المجتمع المدني عند كانط وهيغل، المجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد٣٣-٣٤، ٢٠١٦.
٢- أمل عبد الحسن علوان، دورالمنظمات المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، مجلة لارك للفلسفة اللسانيات والعلوم الإجتماعية، العدد٢٨، الجزء٣، ٢٠١٨.
٣- أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني : العراق نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٣٢، ٢٠٠٦.
٤- حسين يوسف بوكبر، مفهوم المجتمع المدني عند ميشيل فوكو : بين تقنيات الحكم وإمكان المقاومة، مجلة تبين للدراسات الفكرية والسياسية، قطر، المجلد٥، العدد١٨.
٥- رحاب عبدالرحمن الشريف، الإسلاميون والدولةالمدنية: قراءة في جدلية الدين والسياسة، تجربة الحركة الإسلاميةالسودانية نموذجاً، مجلة دراسات مجتمعية، مركز دراسات المجتمع، العدد١١، ٢٠١٤.

٦- سعيد بن سعيد العلوي، بناءالدولة المدنية: مقدمات ضرورية، مجلةالنهضة، العدد ١، ٢٠١٢.
٧- سعيدعبدالرزاق العامري، الدولةالمدنية بين المفهوم الغربي والأصل الاسلامي، مجل ةشؤون العصر، المركزاليمني للدراسات الإستراتيجية، مجلد ١٦، العدد٤٣، ٢٠١١.
٨- طارق زياد ابوهزيم، المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مجلد ٢٣، العدد١، ٢٠١٧.
٩- عبدالعزيزصقر، الرؤيةالغربية للدولة المدنية، مجلة البيان، الإصدارالخامس، الرياض، ٢٠٠٨.
١٠- علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية : مقاربة تحليلية في ضوءتجربتين السياسيتين الغربية والعربية، مجلة دراسات في الاقتصاد، كليةالاقتصادوالعلوم السياسية، ليبيا، مجلد ٢١، العدد ١و ٢.

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح الجامعية:

١- حيدرمحمد حسين محاسنة، موقف حركات الاسلام السياسي من الدولة المدنية في الوطن العربي : دراسة حالة الاردن، مصروالجزائر ١٩٩٠- ٢٠١٤، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، جامعةالعلوم الاسلامية العالمية، كليةالعلوم السياسية، ٢٠١٧، ص٨٦ .

رابعاً: شبكة المعلومات الالكترونية:

١- عامرحسن فياض، أسئلة التعددية والتنوع في الفكرالسياسي المعاصر، من موقع الألكتروني: wwww.ahwazstudies.org.

خامساً: المصادر الانكليزية:

A: Books

1- A.C.KAPUR,Principles of political science,s.chand and company LTD, New Delhi, 2000.
2- James Wilford Garner,Political science and Government, the world press, Calcutta, india, 1952.
3- O.P.Gauba,An Introduction to Political theory, 5Edition, Macmilian India Ltd,New Delhi, 2005.
4- Thania Paffenholz,Civil Society and Peace bulding: Acritical Assessment, LYNNE RIENNER PUBLISHER,USA,2010.

B: Journals

1- Barry Hindess, The Concept of the State in Modern Political Thought,

Australian journal of politics and history,vol .63,iss.1,2017.

2- Cécile Laborde, The Concept of the State in British and French Political Thought, Political studies journal, VOL. 48, 2000.

3- Kingsley Chigozie W.Udegbunam,Concept and Nature of Civil Society,in P-J Ezeh, Social sciences in peace and conflict studies, vol.1, Enugu: SAN Press, Nigeria, 2014.

C: Master and PHD thesis

1- Banan Fathi Malkawi,civil state in contemporary Islamic political thought in light of madinah constitution,thesis submitted in partial fulfillment of the requirements of master degree in Islamic study,the university of Jordan, 2012.

2- MOHD.ASIF,State and freedom in india: A study of right to life and personal liberty,Thesis submitted for award of the degree of PHD in political science,Aligrah muslim university, india, 2008.